

٢٨٥ بالمئة من مجموع مساحة اراضي الضفة الغربية. وتعتبر الزراعة في اراضي هذا الصنف محدودة وعمليات استصلاح الاراضي غير اقتصادية. وذلك لاسباب طوبغرافية. ويمكن استغلال مساحات كبيرة من اراضي هذا الصنف حسب رأي الباحث باتباع الطرق التقليدية في استصلاح واستغلال الاراضي الجبلية في الضفة الغربية وخاصة باستعمال الاستصلاح البسيط. (ص ٢٨).

الصنف الخامس: تبلغ مساحة اراضي هذا الصنف ٣٨٨ر٥٩١ دونم وتشكل نسبة ١٠٥ بالمئة من مجموع مساحة اراضي الضفة الغربية وتعتبر اراضي هذا الصنف اراضي مراعي ولا تصلح للزراعة حسب التقديرات الاسرائيلية.

الصنف السادس: تبلغ مساحة اراضي هذا الصنف ٩٨٠٧٣٤ دونم وتشكل نسبة ١٦٧ بالمئة من مجموع مساحة اراضي الضفة الغربية. وتعتبر هذه الاراضي قابلة كمراع مع بعض القيودات. (يعتقد الباحث ان هذا التصنيف جرى بالاعتماد على العامل الطوبغرافي لاراضي الضفة الغربية).

حسب هذا التصنيف الاسرائيلي لاراضي الضفة الغربية نستطيع ان نستنتج الامور التالية:-

١- ان هناك اراضي صالحة للزراعة المروية في الضفة الغربية تزيد مساحتها عن (٦٠٠ر٠٠٠) ستمائة الف دونم وهي مجموع الصنفين الاول والثاني وبعض اراضي الصنف الثالث. ومن الجدير بالذكر ان مساحة الاراضي المروية في الضفة الغربية في الوقت الحالي ٩٠ر٠٠٠ دونم فقط.

٢- ان الاراضي الصالحة للزراعة في الضفة الغربية حسب التصنيف الجوي الاسرائيلي لاراضي الضفة الغربية هي ٢٤ر٠٢٤ر٤٤٠ دونم وهي مجموع الاصناف الاول والثاني والثالث. ومن الجدير ذكره ان مساحة الاراضي المزروعة في الضفة الغربية بما فيها الزراعة المروية هو ٠٠٠ر١٦٢٠ دونم (١).

٣- حسب تقدير الباحث يمكن استغلال ما يقارب من مليون (١ر٠٠٠ر٠٠٠) دونم اضافي للزراعة البعلية في الضفة الغربية. وخاصة من الصنف الرابع الذي تبلغ مساحته ١٧ر٢٦٢ر٢ دونم. اما الاراضي المتبقية من هذا الصنف والتي لا تصلح لعمليات الاستصلاح والزراعة بالمحاصيل المثمرة فيمكن ان تستغل بزراعتها بالاحراش او كمراع طبيعية. ومن الجدير بالذكر ان مقاييس استصلاح الاراضي في الضفة الغربية واستغلالها لا يمكن تطبيقها مع المقاييس الاسرائيلية وذلك لاسباب عدم